تفكيك شبكة تزوير للاستيلاء على قطع أراضٍ والحصول على قروض بالديوانية

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأحد، عن تفكيك شبكة تزوير للاستيلاء على قطع أراضٍ والحصول على قروض في الديوانية.

وذكرت الهيئة في بيان أن "ملاكاتها في الديوانيّـَة تمكنت من تفكيك شبكةٍ خطيرةٍ تمارس عمليّـَات التزوير والتلاعب في مُديريّـَتي البلديّـَة والأحوال المدنيّـَة والجوازات والإقامة في المُحافظة؛ لغرض الاستيلاء على المال العام والحصول على قطع أراضٍ وقروضٍ بصورة غير قانونيّـَة".

الهيئة أشارت إلى أنّـَه "بعد ورود معلوماتٍ عن امتهان شبكةٍ تتكوّـَن من مُوظّـَفين ومُحامين وغيرهم "في أكثر من محافظةٍ" عمليّـَات التزوير، تمّـَ تأليف فريقٍ من مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيّـَة؛ للبحث والتحرّي والتقصي عن تلك المعلومات، مُبيّـَنةً أنّـَ الفريق انتقل إلى مُديريّـَتي البلديّـَة والأحوال المدنيّـَة والجوازات والإقامة، وتمكّـَن من ضبط (13) شخصاً؛ لقيامهم بتنظيم (243) معاملة تسلم قروضٍ من خلال تأييدات مُزوّـَرة وضماناتٍ روتينيّـَة من (12) مصرفاً حكومياً في عددٍ من المُحافظات، إضافةً إلى منح (13) قطعة أرضٍ لأشخاصٍ من خارج المحافظة وغير مُستحقّـين، بناءً على تأييدات سكنٍ مُزوّـَرةٍ صادرةٍ عن مُديريّـَة الأحوال المدنيّـَة، وتزوير صور القيود؛ لصرف مبالغ ماليّـَةٍ من لجنة المادة (140)".

وأضافت، أنّ "الفريق ضبط أكثر من (600) تأييد سكنٍ وصور قيدٍ مُزوّرة مُعنونة إلى (دوائر بلديّة ومصارف وهيئة التقاعد) في مُديريّة البلديّة وحاسبة مُديريّة الأحوال المدنيّة".

وأشارت الى ان "إقدام المُتّهمين على تزويد المحاكم بصور قيدٍ مُزوّرةٍ؛ للاستيلاء على حقوق أشخاصٍ آخرين، ومُفاتحة مُؤسّسة الشهداء وهيئة التقاعد الوطنيّة ولجنة المادة (140) ومُؤسّسة الرعاية الاجتماعيّة بكتبٍ مُزوّرةٍ، ومنح هويّات أحوالٍ مدنيّةٍ مُزوّرةٍ لأشخاصٍ أحياء ومُتوفّين، وتزوير (الفيزا) الإلكترونيّة لدولٍ أجنبيّةٍ، عن طريق تزوير الباركود من قبل المُوظّف المُختصّ".

ولفتت إلى أنّ "أقيام العقارات والقروض التي تمّ ترويجها من خلال معاملاتٍ مُزوّرةٍ بلغت أكثر من أربعة مليارات دينارٍ، وأنّ المجموع الكليّ للوثائق المُزوّرة المضبوطة تجاوز (1000) وثيقة، مُنوّهةً بقرار قاضي محكمة تحقيق الديوانيّة بوضع إشارة الحجز وعدم التصرّف على العقارات، وإيقاف إجراءات تمليك العقارات وتوقيف المُتّهمين، مُشيرةً إلى استمرار التحقيقات في القضيّة؛ لغرض استكمالها وأخذ الإجراءات القانونيّة بحقّ المُخالفين".